مع انخفاض التضخم السنوي لشهر أيّار الماضي

الاقتصادية النيابية تطالب التجارة بتلافي ارتفاع الاسعار خلال رمضان

□ بغداد /متابعة المدى

تخوف من ارتفاع اسعار المواد الغذائية في رمضان

طالب عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب سلمان الموسوي وزارة التجارة بتلافي ارتفاع اسعار المواد الغذائية في شهر رمضان مشيراً الى وجود نية لدى مجلس النواب بأستضافة وزير التجارة ، في الوقت نفسه اعلن البنك المركزي عن انخفاض التضخم السنوي الأساس لشهر أيار الماضي إلى ١٣٩,٧ بالمائة.

وقال الموسوي بحسب في تصريحات صحفية :في كل عام من شهر رمضان تشهد الاسواق المحلية زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية نتيجة تلكؤ وزارة التجارة عن تسليم الحصة التموينية للمواطنين، فضلاً عن استغلال بعض التجار لهذا الشهر واحتكار المواد التموينية ، كي يتمكنوا من رفع أسعارها في هذا الشهر".

واضاف الموسوي : ان مجلس النواب ينوي استضافة وزير التجارة قريبا، بهدف الاطلاع على الخطة الموضوعة من قبل الوزارة لتوفير مواد الحصة التموينية خلال شهر رمضان، والمواد الغذائية الإضافية التي ستمنح خلاله، كالطحين الصفر وبعض أنواع البقوليات. الى ذلك أعلن البنك المركزي عن انخفاض التضخم السنوي الأساس لشهر أيار الماضي إلى ١٣٩,٧ بالمائة، مشيرا إلى أن ارتفاع التضخم يأتي غالبا بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات والخضروات في الأسواق المحلية.

وقال نائب محافظ البنك مظهر محمد صالح لـ"السومرية نيوز"، إن "التضخم السنوي الأساس انخفض في شهر أيار بنسبة ٠,٢٪ إلى ١٣٩,٧ بالمائة مقارنة مع التضخم السنوي الأساس لشهر نيسان الذي سجل ١٣٩,٩ بالمائة"، مبيناً أنه "سجل ارتفاعاً بنسبة ٦,٢ بالمائة مقارنة بأيار الماضي ٢٠١١".

وأضاف صالح أن "البنك المركزي يستبعد المشتقات النفطية من النفط والغاز ضمن قسم الوقود ومجموعتي الفواكه والخضروات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية من مؤشرات التضخم باعتبارها أسعار متذبذبة وغير مستقرة"، مشيرا إلى أن "التضخم السنوي الأساس معروف عالميا وهو يمثل ضغوط الإنفاق المستمرة".

وأشار صالح إلى أن "نقابات العمال العالمية دائما ما تتفاوض مع أرباب العمل على هذا الأساس لزيادة أجورهم"، لافتا إلى أن "التضخم في العراق يأتي غالبا من ارتفاع أسعار إيجارات السكن والكهرباء فضلا عن أسعار الخضروات في الأسواق المحلية".

وتابع صالح أن "هدف البنك الرئيسي هو خفض الأسعار والتصدي للتضخم، موضحا أن "القوة الاقتصادية المالية للعراق والمتمثلة بارتفاع احتياطي البنك وفائض ميزان المدفوعات للحكومة يجب أن تنعكس على قوة الدينار العراقي الذي بدوره سيتمكن من خفض التضخم".

ويقصد بالتضخم الأساس هو نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك المحتسبة بعد استبعاد المشتقات النفطية (النفط ، الغاز) ضمن قسم السكن ومجموعتي الفواكه والخضراوات الفرعيتين ضمن قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

وأعلنت وزارة التخطيط في ١٧ من شهر حزيران الحالي أن مؤشرات التضخم السنوي للفترة من شهر أيار ٢٠١١ لغاية شهر ايار من العام الحالي ٢٠١٢ قد انخفضت بنسبة ٢ بالمائة لينخفض من ٩ بالمائة الى ٧ بالمائة. يذكر أن البنك المركزي الذي لديه أربعة فروع في البصرة والسليمانية وأربيل والموصل، أسس كبنك مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ آذار ٢٠٠٤، وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف وإدارة الاحتياطات الأجنبية وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

في ظل الحاجة الماسة للغاز

الكهرباء تباشر إنشاء أكبر محطة غازية في البلاد

□ بغداد - كركوك / المدى

باشرت وزارة الكهرباء إنشاء أكبر محطة غازية بالبلاد بطاقة ٢٩٢ ميغاواط في محافظة كركوك، وبكلفة أكثر من ٨٨ مليون دولار، بالتعاون مع شركة هيونداي

فيما أعلنت الوزارة عن زيادة حصة البصرة من الطاقة الكهربائية إلى ١١٠٠ ميغاواط.

وقال مدير مشروع محطة كركوك الغازية الأولى سنان عزت لـ"السومرية نيوز"، إن وزارة الكهرباء باشرت تنفيذ مشروع المحطة بطاقة إجمالية تصل إلى ٢٩٢ ميغاواط، وبكلفة أكثر من ٨٨ مليون دولار تمولها الوزارة"، مشيراً إلى أن "المحطة الجديدة تعد الأكبر من نوعها في عموم العراق". وأضاف عزت أن المحطة من إنتاج شركة سيمنس الألمانية، لكن شركة هيونداي الكورية ستجهز الأجزاء الفرعية لها، لافتاً الى أن التوربينات الخاصة بالمحطة دخلت عبر منفذ البصرة، متوقعاً الانتهاء من العمل في المشروع في ٢٠١٣ المقبل تمهيداً لربط المحطة بالشبكة الوطنية. من جانبه، قال مدير المشروع في شركة هيونداي جي كي كنج في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الاستقرار الأمني مكن الشركة من دخول العراق وتنفيذ المشاريع فيه"، مؤكداً أن "وزارة الكهرباء قدمت التسهيلات اللازمة للشركة لتنفيذ مشروع المحطة الغازية في كركوك".

وأكد كنج أن "هيونداي تعمل الآن على تنفيذ مشروعين آخرين لتعزيز قدرات الشبكة الوطنية، أولهما توسيع محطة القدس الغازية في العاصمة بغداد، بإضافة أربع وحدات جديدة لها سعة كل منها ١٢٥ ميغاواط وبطاقة إجمالية قدرها ٥٠٠ ميغاواط"، مضيفاً أن "الثاني هو محطة كهرباء الرميلة الغازية في البصرة بواقع خمس وحدات توليدية، طاقة الواحدة منها ٢٩٥ ميغاواط بمجموع كلي قدره ١٤٧٥ ميغاواط".

وشدد المسؤول الكوري على أن "الوحدات التوليدية الجديدة ستجهز من قبل شركة سيمنس الألمانية على أن تجهز هيونداي باقي المواد الاحتياطية وأجهزة الربط الخاصة"، بها في الوقت نفسه أعلنت وزارة الكهرباء عن زيادة حصة البصرة من الطاقة الكهربائية إلى ١١٠٠ ميغاواط، مشيرة إلى أن هذه الخطوة رفعت ساعات التشغيل إلى ثلاث ساعات مقابل ثلاث ساعات إطفاء. وقال مدير عام توزيع كهرباء الجنوب محمد هاشم جعفر في بيان صدر عن الوزارة وتلقت "المدى" نسخة منه، إنه "تمت زيادة حصة البصرة من الطاقة من ٩٠٠ ميغاواط إلى ١١٠٠ ميغاواط"، مشيرا إلى أن "هذه الزيادة تأتي دعماً للمحافظة لما تعانيه من ارتفاع كبير في درجات الحرارة والرطوبة خلال أشهر الصيف، نظراً لقربها من مستوى سطح البحر". وأضاف جعفر أن "زيادة هذه الكمية من الطاقة ستمكننا من اعتماد ثلاث ساعات تشغيل مقابل ثلاث إطفاء".

وفي السياق نفسه، أكد جعفر "استمرار مديرية توزيع الكهرباء في حملاتها برفع التجاوزات الحاصلة على الشبكة الكهربائية لإظهار الحالة الحضارية للمحافظة مع اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتجاوزين"، مبيناً أن "رفع التجاوزات سيوفر توزيع الطاقة على المواطنين بشكل عادل".

مطالبة بتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية

□ بغداد / المدى

طالب عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين عبطان الحكومة باستيعاب رأس المال الخارجي والداخلي من خلال تهيئة الأجواء أمام شركات الاستثمار وتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية.

وقال عبطان لوكالة أنباء المستقبل انه بالرغم من الشعارات التي تتخذها الحكومة بأن القطاع الخاص له دور في التنمية الاقتصادي لكن في الحقيقة الاقتصاد يدار من قبل المركز".

واضاف الحكومة تسيطر على كل مفاصل الاقتصاد ولا تعطي فرصة للقطاع الخاص أن يعمل ويساهم في عملية التنمية ،مبينا أن ما يسيطر عليه القطاع الخاص شيء لا يذكر والكثير من الشركات هي بيد وزارة الصناعة ،كما أن البيروقراطية والفساد موجودان ويمنعان القطاع الخاص من أن يأخذ دوره ". وأشار إلى أن مقومات النهوض بالواقع الاقتصادي تستلزم تنمية القطاعين الزراعي والصناعي واستقرار العراق من ناحية الاستثمار وضرب البيروقراطية واستيعاب رأس المال الخارجي والداخلي وصرف الموازنة المالية ".

وتابع قائلاً " أن كل ذلك لا بد أن يدار من خلال منظومة مترابطة لكن ما نلاحظه ان تلك المنظومة تعمل بشكل مفكك وبداخلها الكثير من المشاكل مع غياب الرؤية الإدارية والسياسة القادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي ما جعل العراق يشهد تضخما اقتصاديا ". ولفت ٢٣٪ من الشعب العراقي يعيش دون مستوى الفقر ،فهل من المقبول أن يكون الشعب العراقي فقيرا وهو بلد يصدر ٣ ملايين برميل من النفط وموازنته تبلغ ١١٧ تريليون دينار.

هيئة بابل تؤكد رغبة الشركات في الاستثمار

□ بابل /المدى

أعلن نائب رئيس هيئة استثمار بابل عباس الطائي، عن رغبة العديد من الشركات المحلية والأجنبية بالاستثمار في المحافظة.وقال الطائي بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء) إن محافظة بابل تتمتع بعدة مقومات اقتصادية تميزها عن بقية المحافظات العراقية كونها تعد من المدن السياحية المهمة لامتلاكها مدينة بابل الأثرية ومناطق أخرى تاريخية وأثرية ومراقد ومقامات دينية.

وأضاف: أنها تعد من المحافظات الزراعية في العراق لأنها تمتلك أرضا خصبة تساهم في إنشاء مشاريع زراعية كبيرة، كما أنها قاعدة صناعية ضخمة نظراً لما تمتلكه من مناطق صناعية كبيرة، ما جعلت الشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية تتسابق الى المحافظة للاستثمار فيها.

واشار الى أن شركة العادل المتحدة زارت الهيئة للاطلاع على أهم الفرص الاستثمارية المعروضة في جميع القطاعات الاقتصادية، وأكدت رغبتها الشديدة في الاستثمار بالمحافظة بعد نجاحها في تنفيذ مشاريع سكنية كبيرة في إقليم كردستان. وتابع : تم استعراض الفرص الاستثمارية المهمة في المحافظة للشركة والمتمثلة بمدينة الحلة الجديدة وجزيرة المهناوية وموقع حطين الصناعي و الفرص الاستثمارية في مجال السكن في نواحي القاسم والكفل بالمحافظة، بالإضافة إلى الرخص الاستثمارية التي منحتها الهيئة والبالغ عددها (٤٥) رخصة استثمارية.

وأوضح: أن هيئة استثمار بابل تركز خلال الفترة الحالية على العمل في مجال السكن منها مشروعان كبيران: الأول تطوير التصميم الحضري لمدينة الحلة، والثاني إنشاء مدينة جديدة والمتمثلة بمدينة الحلة الجديدة وستساهم تلك المشاريع في حل أزمة السكن في المحافظة.

تحذيرات من إغلاق مضيق هرمز

□ بغداد / المدى

حذر عضو لجنة الطاقة والنفط النيابية مطشر السامرائي من احتمال حدوث اضطرابات في الخليج تمنع تصدير النفط في حال غلق مضيق هرمز، كون إيران مازالت مصرة على غلقه، داعياً وزارة النفط الى اتخاذ خطوات استباقية لتجنب المشاكل.

وقال السامرائي لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء): إن المباحثات الدولية بشأن المفاعل النووية الإيرانية مستمرة وغير محسومة وما زالت إيران تهدد بغلق مضيق هرمز في حال استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة.

وأوضح: أن أغلب الصادرات النفطية العراقية تأتي عن طريق منفذ الخليج العربي الذي يمر بمضيق هرمز، ما يهدد الاقتصاد العراقي بالانهيار لأنه معتمد على مبيعات النفط وليس لديه منتج محلي آخر يصدره إلى الخارج، الأمر الذي يحتم على وزارة النفط اتخاذ الإجراءات الضرورية لتجنب خطورة غلقه من خلال فتح منافذ متعددة لتصدير البترول سواء من الجهة الغربية أو توسيع الأنبوب الشمالي. ويذكر ان العراق يمتلك منفذين للتصدير النفطي: المنفذ الأول الجنوبي المطل على الخليج والذي يمر عبره ما يقارب المليونين و (٤٠٠) الف برميل نفط يومياً، بينما المنفذ الآخر الشمالي منفذ جيهان التركي يمر عبره ما يقارب الـ (٣٠٠) الف برميل نفط يومياً.

مشروع لسد ديون الكويت على الخطوط الجوية

□ بغداد /المدى

قال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري أن اللجان النيابية طرحت مشروعاً لسد ديون دولة الكويت التي بذمة شركة الخطوط الجوية العراقية البالغة (٣٠٠) مليون دولار.

وقال الجبوري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن جلسة اللجان النيابية توصلت الى مشروع سد ديون دولة الكويت التي بذمة شركة الخطوط الجوية التابعة لوزارة النقل العراقية وسيقدم لمجلس النواب للتصويت عليه بعد قراءته الأولى والثانية.

وأضاف: أن اللجان النيابية قررت بالإضافة الى سد ديون الشركة مناقشة مشروع تسليف وزارة النقل وخصوصاً (الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية) مبلغ (٣٠٠) مليون دولار من مصرف الرافدين لتعزيز النقل الجوي العراقي.

ويشار إلى أن الكويت رفعت دعوى ضد الخطوط الجوية العراقية لتطالبها بدفع مبلغ يتجاوز المليار دولار كتعويض عن استيلاء النظام السابق على عدة طائرات أثناء غزو الكويت، وأعاقت تسيير رحلات الخطوط العراقية، فضلا عن عرقلة شراء طائرات حديثة، بعد تهديد الجانب الكويتي بمصادرتها، وتجري اتصالات مستمرة بين العراق والكويت لحل الأزمة المستمرة منذ تسعينيات القرن الماضي.

ورشة عمل لتطوير المصارف الخاصة

□ بغداد / المدى

قالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب ماجدة عبد اللطيف التميمي ان البرلمان يعتزم إقامة ورشة عمل للمصارف الخاصة، الأسبوع المقبل للوقوف على أهم المعوقات التي تواجهها. وأضافت التميمي لـ (للوكالة الاخبارية للانباء) إن مجلس النواب قرر إقامة مؤتمر على شكل ورشة عمل لجميع البنوك الأهلية في البلاد والتي يبلغ عددها (٤٧) مصرفاً، لإصلاح القطاع المصرفي، حيث تم تقديم دعوة للمتخصصين بهذا المجال من رؤساء المصارف ومسؤولي البنك المركزي وأساتذة الجامعات من الاقتصاديين.

وتابعت : أن الورشة ستركز على الجوانب التشريعية من خلال معرفة المعوقات التي تواجه عمل المصارف لكي يتم إصدار تشريع قانون يتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب للقضاء على المشاكل التي تعاني منها البنوك العراقية، مؤكدةً أن الورشة مهمة جداً وستخرج بتوصيات وإصلاحات تفيد القطاع المصرفي العراقي.

وأشارت الى أن اللجنة المالية بصدد جمع أوراق عمل الورشة من قبل المصارف الأهلية لمناقشتها في المؤتمر والبحث عن الحلول اللازمة لها.